

مقرر مهارات بحثية
المحاضرة الرابعة
التوثيق في الاطروحات
القانونية

اعداد

الدكتور إبراهيم يوسف هرموش





مقدمة

يعد التوثيق (أو التهميش) الركيزة الأساسية لضمان الأمانة العلمية والدقة المنهجية في الأطروحات القانونية. تكتسب عملية التوثيق في الحقل القانوني خصوصية فريدة؛ نظراً لأن الباحث لا يعتمد فقط على الكتب والرسائل العلمية، بل يتعامل بشكل رئيسي مع نصوص تشريعية، وأحكام قضائية، واتفاقيات دولية تتطلب دقة متناهية في الإسناد لمنع اختلاط الآراء الشخصية بالقواعد الملزمة.

أهمية التوثيق العلمي:

- حماية الأمانة العلمية: تمنع الانتحال العلمي وتفرز جهد الباحث عن غيره.
 - تسهيل الرقابة الأكاديمية: تمكين المشرفين والمناقشين من العودة للمصدر الأصلي للتأكد من صحة التفسير القانوني.
 - تأصيل القواعد القانونية: ربط النص التشريعي ببيئته وزمن صدوره (كالجريدة الرسمية وتاريخ النشر).
 - إثراء القيمة التطبيقية: توثيق الاجتهادات القضائية يمنح الأطروحة أبعاداً عملية تخدم القضاة والمحامين.
- باختصار، يبرز التوثيق العلمي كعنصر جوهري لا غنى عنه لضمان مصداقية الأطروحات القانونية ودقتها المنهجية. وهو لا يقف عند حدود الإجراء الشكلي الروتيني، بل يتحول لأداة موضوعية تمنح النص البحثي حجته وقيمه القانونية.

وتأسيساً على ذلك، تهدف هذه المحاضرة إلى تسليط الضوء على المنهج المعتمد في قسم القانون في الجامعة لتوثيق المراجع القانونية، مع تبيان كيفية التعامل مع النصوص التشريعية والأحكام القضائية في الهوامش وقوائم المراجع، للوصول إلى صياغة نموذجية تضمن الرصانة الأكاديمية للأطروحة وتتجنب الوقوع في مزالق الانتحال العلمي.

أسلوب التوثيق المعتمد :

تعتمد الأطروحات القانونية باللغة العربية بشكل أساسي على "النظام اللاتيني التقليدي" (التوثيق في الهامش الأسفل/الحواشي السفلية)، وهو النظام التاريخي والأكثر قبولاً في كليات الحقوق العربية (مثل مصر، الجزائر، المغرب، الشام). وهو أفضل أسلوب للتوثيق في الأطروحات القانونية، لأنه يسمح للقارئ بالتحقق من النص القانوني دون الانقطاع عن القراءة. ويعتمد هذا التوثيق القواعد التالية:

أولاً: التوثيق باللغة العربية:

١. توثيق الكتب (المؤلفات الفقهية)

• الصيغة الفنية: بالترتيب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وجدت)، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، الصفحة.

• مثال : د . إبراهيم يوسف هرموش، النظام القانوني لخصخصة الشركات العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٢٥، ص ٥٠.

٢- توثيق الأطروحات والرسائل الجامعية (ماجستير / دكتوراه)

اسم الباحث، عنوان الأطروحة، نوع الرسالة والتخصص، الكلية، الجامعة، السنة، رقم الصفحة.

مثال تطبيقي: أحمد فتحي سرور، النظرية العامة للشرعية الجنائية، أطروحة دكتوراه في القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٠، ص ٨٨.

٣. توثيق المقالات في المجالات القانونية المحكمة:

الصيغة الفنية: اسم الكاتب، عنوان المقال ، اسم المجلة القانونية، الجهة المصدرة، المجلد/العدد، سنة النشر، رقم الصفحة، رقم (DOI المعرف الرقمي) إن وجد ، ثم عنوان الموقع الالكتروني وتاريخ الاسترجاع.

- مثال: د. محمد الأمين بشرى، المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد ١١، ع ٤، ٢٠٢٣، ص ١٦٨ . DOI: 10.37312/0324-011-004-005
www.kilaw.edu.kw, تم الاسترجاع بتاريخ ١٥/٣/٢٠٢٦

جابر جاد نصار، الرقابة على دستورية القوانين في مصر، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية، العدد ٢، ٢٠١٨، ص ٤٥.

٤. توثيق الأحكام القضائية (هام جداً في القانون)

لتوثيق الأحكام القضائية "المنشورة" (لأول مرة) نتبع الترتيب التالي:

الصيغة الفنية: اسم المحكمة، الدائرة القضائية، رقم الطعن أو الدعوى، تاريخ جلسة صدور الحكم، اسم المجموعة القضائية المنشور فيها، السنة أو العدد، رقم المبدأ/القاعدة (إن وجد)، رقم الصفحة.

مثال تطبيقي: محكمة النقض المصرية، الدائرة المدنية، الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٨٥ قضائية، جلسة ١٢ مارس ٢٠١٦، مجموعة أحكام محكمة النقض، السنة ٦٧، ص ٣٠٤٥.

الأحكام القضائية "غير المنشورة" (لأول مرة): إذا عثر الباحث على حكم قضائي هام لم ينشر بعد في المجموعات الرسمية، يوثقه لإثبات أصالته من خلال الإشارة إلى أنه "غير منشور"، كالتالي:

الصيغة الفنية: اسم المحكمة، الدائرة، رقم الطعن/الدعوى، تاريخ الجلسة، عبارة (حكم غير منشور).

مثال تطبيقي: المحكمة الاتحادية العليا بالإمارات، الدائرة التجارية، الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٠٢٣، جلسة ١٤ نوفمبر ٢٠٢٣ (حكم غير منشور).

توثيق الأحكام القضائية عند التكرار:

عند التكرار المباشر (دون فاصل): نكتب: "الحكم نفسه"، أو "القرار نفسه" مع تحديد الصفحة إن اختلفت.
مثال:

. الحكم نفسه، ص ٣٠٥.

أما عند التكرار غير المباشر (مع وجود فاصل): فلا تستخدم عبارة "مرجع سابق" مع الأحكام القضائية.
بدلاً من ذلك، يعاد ذكر اسم المحكمة ورقم الطعن وتاريخ الجلسة باختصار.
مثال: ٣- محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٨٥ قضائية، جلسة ١٢ مارس

(التشريعات)

- توثيق الدستور (أعلى وثيقة قانونية) :

الصيغة الفنية: طبعة الوثيقة (دستور الدولة)، سنة الصدور أو التعديل، الجريدة الرسمية، العدد، تاريخ النشر، رقم المادة.

مثال تطبيقي (مصر): دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤ المعدل، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٤، المادة ٢.

- توثيق القوانين العادية (الصادرة عن البرلمان):

الصيغة الفنية: نوع القانون ورقمة، سنة الصدور، موضوع القانون، الجريدة الرسمية، العدد، تاريخ النشر، رقم المادة.

مثال تطبيقي: القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بشأن إصدار القانون المدني المصري، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ١٠٨، بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٤٨، المادة ١.

- توثيق المراسيم والقرارات (التشريع الفرعي/اللوائح) وتتضمن المراسيم الرئاسية، أو التنفيذية، أو القرارات الوزارية.

الصيغة الفنية: طبيعة الأداة القانونية ورقمها، تاريخ صدورها، موضوعها، الجريدة الرسمية، العدد، تاريخ النشر، رقم المادة.

مثال تطبيقي: مرسوم تنفيذي رقم ٢٠-٣٣٣ مؤرخ في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٠، يحدد كفاءات تنظيم ومراقبة عمليات تهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ٧١، الصادر بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٠، المادة ٤.

٦- كيفية التعامل مع "التعديلات التشريعية:

إذا جرى تعديل على المادة القانونية التي تبحثها، فمن أصول الأمانة العلمية والقانونية إيضاح ذلك في الهامش كالتالي:

المادة ٤٠ من القانون المدني، المعدلة بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٧، الجريدة الرسمية، العدد ١٢، بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٠٧.

٧- توثيق التشريعات عند التكرار: تتميز النصوص القانونية بالاختصار الشديد عند تكرارها في الهوامش اللاحقة، لتجنب حشو الصفحات ببيانات الجريدة الرسمية.

١. عند التكرار المباشر (دون فاصل): نكتفي بكتابة المادة والقانون فقط، أو استخدام عبارة "المادة نفسها".

مثال: ١- القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بشأن إصدار القانون المدني المصري... (البيانات كاملة).

٢- المادة ٥ من القانون نفسه. (أو: المادة ٥ من القانون المدني المصري).

عند التكرار غير المباشر (مع وجود فاصل):

- لا نستخدم عبارة "مرجع سابق" مع القوانين، بل نذكر اسم القانون والمادة مباشرة دون بيانات النشر.
مثال: ١- القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بشأن إصدار القانون المدني المصري... (البيانات كاملة).
٢- د. عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ٩٠.
٣- المادة ١٢ من القانون المدني المصري.

ثانياً: التوثيق في الهامش عند "تكرار المرجع :

لا تعاد كتابة البيانات كاملة إذا استُخدم المرجع مجدداً، وتُقسم الحالة إلى صورتين:

الحالة (أ): إذا توالى الإحالات مباشرة (دون فاصل)

إذا اقتبست من كتاب السنهوري في الهامش رقم (١)، ثم اقتبست منه مباشرة في الهامش رقم (٢) في نفس

الصفحة دون أن يفصل بينهما أي مرجع آخر:

الصيغة: المرجع نفسه، ص (رقم الصفحة).

مثال: ١- د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط... (البيانات كاملة)، ص ١٤٥. (لأول مرة)

٢- المرجع نفسه، ص ١٥.

الحالة (ب): إذا تكرر المرجع ولكن مع وجود فاصل:

إذا اقتبست من كتاب السنهوري في الهامش (١)، ثم استخدمت كتاباً آخر في الهامش (٢)، ثم عدت لكتاب السنهوري في الهامش (٣):

الصيغة: اسم المؤلف، مرجع سابق، ص (رقم الصفحة)

مثال: ١- د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط... (البيانات كاملة)، ص ١٤٥.

٢- د. أحمد فتحي سرور، النظرية العامة... (البيانات كاملة)، ص ٨٨.

٣- د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص ١٦٠.

ملاحظة هامة: البيانات الناقصة:

إذا كان الكتاب بلا تاريخ نشر يكتب في مكان السنة (بلا تاريخ نشر)، وإذا كان بلا دار نشر يكتب: (بلا دار نشر).

ثانيًا: توثيق المراجع الأجنبية:

١- التوثيق في الهامش (عند الورود لأول مرة)

- الكتب والمؤلفات الفقهية (Books) :
- الصيغة الفنية: كنية المؤلف، الاسم الأول. عنوان الكتاب بخط مائل. رقم الطبعة. مكان النشر: دار النشر، سنة النشر، رقم الصفحة.
- إذا يتم كتابة المرجع الأجنبي (الكتاب) باللغة الأصلية (فرنسية أو إنجليزية) بالترتيب التالي:
 - اللقب، ثم الحرف الأول من الاسم الأول.
 - عنوان الكتاب (بخط مائل. Italic.
 - بيانات النشر: دار النشر، مكان النشر، الطبعة (Ed)، السنة.
 - الصفحة: يُرمز لها بـ (p.) للصفحة الواحدة، أو (pp.) لمجموعة صفحات.

- رسائل الدكتوراه والماجستير (Theses & Dissertations)
- الصيغة الفنية: كنية الباحث، الاسم الأول. "عنوان الرسالة بين علامتي تنصيص". نوع الرسالة، اسم الجامعة، السنة، رقم الصفحة.
- مثال تطبيقي:
- Sorour, Ahmed Fathi. "The General Theory of Criminal Legality." PhD diss., Cairo University, 1970, p. 88.

المقالات في المجلات المحكمة:

اللقب، ثم الحرف الأول، عنوان المقالة، اسم المجلة بخط مائل، المجلد (Vol)، العدد (No)، السنة، الصفحة، (p.)، المعرف الرقمي DOI، رابط الموقع (URL)، (تاريخ الاسترجاع).

مثال لمقالة مع DOI:

Johnson, A., Legal Implications of Blockchain Technology in Contract Law, *Journal of Digital Jurisprudence*, Vol. 12, No. 3, 2023, p. 45, doi.1234577, Available at: www.sciencedirect.com, (Accessed: 15 March 2024)

توثيق الأحكام القضائية بالإنجليزية :

(Court Cases) الأحكام القضائية تبدأ باسم المحكمة أو أطراف الدعوى وفقاً للنظام القانوني، وتوثق كالتالي:

الصيغة الفنية: اسم المحكمة، رقم الطعن/القضية، تاريخ الجلسة، اسم المجموعة القضائية المنشور فيها، رقم الصفحة.

مثال تطبيقي:

Egyptian Court of Cassation, Civil Circuit, Challenge No. 452 of JY 85,
Session of March 12, 2016, Court of Cassation Judgments Collection,

التوثيق بالإنجليزية عند "التكرار"

لتجنب التكرار في الهوامش اللاحقة باللغة الإنجليزية، نستخدم صيغاً مختصرة تعتمد على كنية المؤلف:

عند التكرار المباشر (دون فاصل):

نستخدم المصطلح اللاتيني (Ibid) وهو اختصار لـ (Ibidem) ويعني "في نفس المكان".
إذا كانت نفس الصفحة:

1- Al-Sanhuri, Abd Al-Razzak. Al-Waseet..., p. 145

2.Ibid.

وإذا تغيرت الصفحة نكتب:

-Ibid., p. 150.2.

عند التكرار غير المباشر (مع وجود فاصل):
نكتب لقب المؤلف ثم مصطلح (Op. cit) وهو اختصار لـ Opere citato.
مثال: Smith, Op. cit., p. 60 تعني مرجع سميث السابق ذكره.

. ملاحظات فنية هامة:

لغة الهامش: يُكتب المرجع الأجنبي من اليسار إلى اليمين حتى لو كانت الرسالة باللغة العربية.
تعدد المؤلفين: إذا زادوا عن اثنين، نكتب اسم الأول ثم (et. al.) وهي تعني "وآخرون" مثال

J. Roberts, **et.al.**, Regulatory Frameworks for Autonomous Vehicles: A Comparative Study, International Law Review, Vol. 29, No. 2, 2023, p. 112, doi.1234567890, Available at: www.oxfordjournals.org/ilr/article/456, (Accessed: 15 March 2024)

توثيق المراجع العربية والأجنبية في نهاية رسالة الدكتوراة:

تعد قائمة المصادر والمراجع النهائية (Bibliography) الواجهة الختامية للأطروحة القانونية، وهي التي تعكس حجم الجهد والعمق البحثي. يختلف التوثيق في القائمة النهائية عن الهامش السفلي في أمر رئيسي: لا تُذكر أرقام الصفحات المقيدة (ص) إلا في حالة المقالات العلمية حيث يُذكر نطاق صفحات المقال كاملاً من أول صفحة إلى آخر صفحة.

وتعتمد قواعد توثيق المراجع في رسائل الدكتوراه القانونية على التمييز بين المصادر الرسمية (التشريعات والأحكام) والمراجع العلمية (الكتب والأبحاث)، مع الالتزام بترتيب هرمي يبدأ بالأهمية القانونية. فيما يلي التفاصيل الكاملة لقواعد التوثيق في نهاية الرسالة:

الهيكل العام لترتيب القائمة (التقسيم المنهجي)

لا تُرتب المراجع القانونية عشوائياً، بل تُقسم إلى فئات تدرج تنازلياً حسب قوة الحجية القانونية كالتالي:
المصادر الرسمية: الدساتير، ثم القوانين، ثم المراسيم واللوائح.

المصادر القضائية: أحكام المحاكم العليا (النقض، التمييز، الدستورية).

المراجع التفسيرية (الفقه): وتُقسم داخلياً إلى:

الكتب والمؤلفات العامة والخاصة.

الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه).

المقالات والبحوث المنشورة في المجالات المحكمة.

والمراجع باللغات الأجنبية (تُفصل تماماً في قسم خاص بنفس التقسيم السالف ذكره). داخل كل فئة، يتم

الترتيب أبجدياً بناءً على اسم المؤلف (في المراجع العربية) أو كنية المؤلف (في المراجع الإنجليزية).

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. الكتب القانونية

يبدأ بالاسم الأول للمؤلف، ويكون الترتيب الأبجدي بناءً على اسم المؤلف:

الترتيب: د. اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بخط غامق)، الجزء، الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر.
مثال: د. إبراهيم يوسف هرموش، النظام القانوني لخصخصة الشركات العامة (دراسة مقارنة)، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، ٢٠٢٥.

٢. الرسائل العلمية

الصيغة: د. اسم الباحث، عنوان الرسالة (بخط غامق)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة (ذكر الجامعة)، سنة المناقشة.

مثال: د. جابر جاد نصار، الوسيط في القانون الدستوري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

٣. المقالات والبحوث

الصيغة: د. اسم المؤلف، "عنوان المقال بين علامتي تنصيص"، اسم المجلة الصادرة عنها (بخط مائل)، العدد، السنة، (تاريخ الصدور)، الصفحات.

مثال: د. إبراهيم يوسف هرموش، "الأبعاد السياسية للخصخصة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، العدد ٤١، المجلد ٤، ٢٠٢٥، ص ٢٤٩-٢٧٥.

٤. أحكام القضاء

الصيغة: المحكمة، رقم الطعن، السنة القضائية، تاريخ الجلسة، مجموعة الأحكام (إن وجدت)، الصفحة.

مثال: محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٨٠ قضائية، جلسة ٢٠١٢/٥/١٥، مجموعة أحكام النقض، السنة ٦٣.

- التشريعات: اسم الدولة، اسم القانون، رقم السلسلة، تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

ثالثاً: الملاحظات الفنية الهامة:

الترتيب الأبجدي: تُرتب المراجع داخل كل قسم أبجدياً (أ، ب، ت...)
الكتب العامة والخاصة: يُفضل البدء بالكتب "العامة" (التي تشرح فرعاً كاملاً من القانون) ثم الكتب "المتخصصة" (التي تتناول موضوع الرسالة بدقة).
إهمال "أل" التعريف: في الترتيب الأبجدي، يتم تجاهل "أل" التعريف (مثلاً: "الشافعي" يُرتب في حرف الشين).

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية: يتم الترتيب أبجدياً حسب اللقب.

١. الكتب الأجنبية (Books)

الصيغة: اللقب مع البدء بحرف كبير، الاسم الأول، العنوان غامق، الطبعة، مكان النشر، ثم سنة النشر. مثال:

Hart, H.L.A, **The Concept of Law**, 3rd ed., Oxford University Press, Oxford, 2012.

٢. المقالات والدوريات العلمية (Articles/Journals) :

يُوضع عنوان المقال بين علامتي تنصيص، واسم المجلة بخط مائل.

. مثال:

Dworkin, Ronald, "Hard Cases ", *Harvard Law Review*, Vol. 88, No. 6, 1975, pp. 1057-1109

. الرسائل العلمية الأجنبية (Theses)

الصيغة: اللقب مع البدء بحرف كبير، الاسم الأول، العنوان غامق، مكان النشر، ثم سنة النشر. مثال:

Smith, John ،**International Commercial Arbitration**, PhD Thesis, Sorbonne University, France, 2018.

٤. أحكام القضاء والاتفاقيات الدولية

توضع في قسم مستقل تحت مسمى (Table of Cases) أو (International Documents):

. أحكام القضاء (مثال بريطاني): *R v Brown* [١٩٩٤] ١ AC 212.

. أحكام محكمة العدل الدولية:

Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicaragua v. United States of America)، Merits, Judgment, I.C.J. Reports 1986.

الاتفاقيات: Vienna Convention on the Law of Treaties, May 23, 1969, 1155 U.N.T.S. 331

قواعد التنسيق الفني (Formatting Rules)

الترتيب الأبجدي: تُرتب القائمة من A إلى Z بناءً على اللقب.

الفهرسة النوعية: تماماً كالمراجع العربية، تُقسم المراجع الأجنبية إلى:

(Books - Articles - Periodicals – Cases.)

اللغات المتعددة: إذا كانت لديك مراجع بفرنسية وأخرى بإنجليزية، يُفضل دمجها في قائمة "المراجع الأجنبية" وترتيبها أبجدياً معاً.

مثال تطبيقي عن توثيق المراجع العربية في هامش الصفحة :

"تعد نظرية العقد الشريعة العامة التي تحكم الالتزامات المدنية، حيث يترتب على انعقاد العقد صحيحاً نفاذ آثاره في مواجهة أطرافه وعدم جواز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون¹. وتجد هذه القوة الملزمة أساسها الفلسفي والتشريعي في استقرار المعاملات المالية واستقلال الإرادة². ومع ذلك، ثار خلاف فقهي وأكاديمي واسع حول مدى جواز تدخل القاضي لتعديل العقد إذا طرأت ظروف استثنائية عامة لم تكن متوقعة عند التعاقد³. وقد حسم المشرع هذا الجدل بتبني نظرية الظروف الطارئة كوسيلة لإعادة التوازن الاقتصادي للعقد⁴، وهو ما أكدته المحاكم العليا في العديد من مبادئها القضائية التي اعتبرت اختلال التوازن العقدي سبباً موجباً للتدخل القضائي⁵."

الهوامش السفلية (الحواشي)

- 1 القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بشأن إصدار القانون المدني المصري، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ١٠٨، بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٤٨، المادة ١٤٧ فقرة ١.
- 2 د. عبد الرزاق أحمد السنهاوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج ١، ط ٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٤٥.
- 3 أحمد فتحي سرور، النظرية العامة للتوازن العقدي في القانون المدني، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٠، ص ٨٨.
- 4 د. جابر جاد نصار، "المرونة العقدية وتطبيقات نظرية الظروف الطارئة"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية، العدد ٢، ٢٠١٨، ص ٤٥.
- 5 محكمة النقض المصرية، الدائرة المدنية، الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٨٥ قضائية، جلسة ١٢ مارس ٢٠١٦، مجموعة أحكام محكمة النقض، السنة ٦٧، ص ٣٠٤.

مثال تطبيقي على نص أجنبي:

The principle of pacta sunt servanda constitutes the bedrock of contract law, dictating that a contract validly entered into has the force of law between the parties and cannot be revoked except by mutual consent or for reasons authorized by law¹. This binding force finds its doctrinal and statutory justification in the stability of financial transactions and party autonomy².

However, an extensive jurisprudential and academic debate has arisen regarding the extent to which a judge may intervene to modify a contract if unforeseen, exceptional, and general circumstances occur after its formation³. Legislative bodies have resolved this controversy by codifying the doctrine of unforeseen circumstances (théorie de l'imprévision) as a mechanism to restore economic equilibrium to the contract⁴. This approach has been consistently upheld by supreme courts, which view a severe contractual imbalance as a legitimate ground for judicial intervention⁵."

الهوامش السفلية بالإنجليزية:

¹ Egyptian Civil Code, Law No. 131 of 1948, Official Gazette, No. 108, July 29, 1948, art. 147, para. 1.

²Al-Sanhuri, Abd Al-Razzak. Al-Waseet fi Sharh Al-Qanoon Al-Madani. Vol. 1, 3rd ed. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2011, p. 145.

³Sorour, Ahmed Fathi. "The General Theory of Contractual Equilibrium in Civil Law." PhD diss., Cairo University, 1970, p. 88.

⁴ Nassar, Jaber Gad. "Contractual Flexibility and Applications of the Doctrine of Unforeseen Circumstances." Journal of Legal and Economic Research 2, no. 1 (2018): p. 45.

⁵ Egyptian Court of Cassation, Civil Circuit, Challenge No. 452 of JY 85, Session of March 12, 2016, Court of Cassation Judgments Collection, p. 500

التكاليف والمهام

التكليف الأول: "التوثيق القانوني باللغة العربية" (متن + هامش + بيبلوغرافيا):
أنت تكتب جزئية في أطروحتك حول «الحماية القانونية لحق الملكية الفكرية»، واعتمدت على المصادر التالية:
قانون: القانون المتعلق بالحماية في دولتك.
كتاب: حول الموضوع باللغة العربية
أطروحة: متعلقة بالموضوع
حكم قضائي:
المطلوب منك في هذا التكليف:

التكاليف والمهام

- ١- صياغة المتن والهوامش: اكتب باللغة العربية بحثاً (لا يتجاوز صفحتين)، وضع فيه إحالات مرقمة لهوامش سفلية ترتب فيها المصادر الأربعة للمرة أولى.
ثم أضف هامشاً خامساً يكون تكراراً غير مباشر للكتاب لتتدرب على صيغة (مرجع سابق).
- ٢- صياغة البيبليوغرافيا: قم بتحويل هذه الهوامش الأربعة إلى قائمة مراجع نهائية مرتبة موضوعياً (التشريع، القضاء، الفقه) وأبجدياً.

التكليف الثاني: "التوثيق القانوني باللغة الإنجليزية" (Text + Footnotes + Bibliography)
اجمع فقرة بالإنجليزية حول موضوع تختاره من القانون الرقمي وتتضمن
قانون بلدك المتعلق بالموضوع أو أي قانون أجنبي آخر.
كتاب:

مقالة علمية منشورة:

حكم قضائي:

ضع أرقام الهوامش، وقم بصياغة الهوامش السفلية وفق نظام Chicago المعتمد في المحاضرة، بحيث تبدأ
بـ كنية المؤلف (Last Name)، واجعل الهامش الخامس تكراراً مباشراً لتطبيق صيغة. (Ibid).
صياغة البيبليوغرافيا: قم بتحويل هذه المصادر إلى قائمة (Bibliography) نهائية مطبقاً قواعد قلب
الأسماء (الكنية أولاً) وحذف أرقام الصفحات المقيدة

تعليمات وارشادات

استخدام مراجع حقيقية مرتبطة بالبحث؛ وتوثيقها وفق قواعد الحقوق (اسم المؤلف، اسم الكتاب، دار النشر، بلد النشر، السنة، الصفحة) ، مع حظر الروابط الإلكترونية العامة كمرجع أساسي للنصوص الفقهية.

الالتزام بمواعيد تسليم المهام والتكليفات بالموعد المحدد

• حاول ان تنجز المهمة/ التكليف بنفسك لتحقيق الهدف من التكليف

• يشجّع استخدام قواعد البيانات العلمية مثل Scopus و Google Scholar و Web

Science

• الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في جميع مراحل العمل

• استخدم برامج إدارة المراجع مثل Mendeley أو EndNote منذ اليوم الأول لتنظيم

مصادرك وتجنب ضياع المراجع



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

Thank You!
Dr. Ibrahim. Y. Harmoush



